

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

قرار رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٨٩

بشأن الموافقة على انضمام جمهورية مصر العربية لاتفاقية
انشاء المنظمة العربية للتنمية الصناعية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور .

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على انضمام جمهورية مصر العربية لاتفاقية انشاء المنظمة العربية

للتنمية الصناعية ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ٣٠ شوال سنة ١٤٠٩ (٤ يونيه سنة ١٩٨٩) .

(حسنى مبارك)

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة في ٢١ ذى القعدة

سنة ١٤٠٩ الموافق ٢٥ يونيه سنة ١٩٨٩

اتفاقية

إنشاء المنظمة العربية للتنمية الصناعية

تمهيد

ان الدول الآتية أعضاء بجامعة الدول العربية :

- المملكة الأردنية الهاشمية
- دولة الامارات العربية المتحدة
- دولة البحرين
- الجمهورية التونسية
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
- جمهورية جيبوتي
- المملكة العربية السعودية
- جمهورية السودان الديمقراطية
- الجمهورية العربية السورية
- جمهورية الصومال الديمقراطية
- الجمهورية العراقية
- سلطنة عمان
- فلسطين
- دولة قطر
- الجمهورية اللبنانية
- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

المملكة المغربية .

الجمهورية الإسلامية الموريتانية .

الجمهورية العربية اليمنية .

جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .

إيماناً منهم بأن التنمية الصناعية هي من الوسائل الرئيسية لتحقيق معدلات عالية في التنمية الاقتصادية ورفع المستوى المعيشي والفكري لأبناء الدول العربية .
وإدراكاً منهم لضرورة توثيق عرى الروابط الاقتصادية بين الدول العربية وتكاتف جهودها والتعاون فيما بينها لتنسيق خططها الصناعية والإسراع في حل المشكلات الصناعية ، وتخطي كافة العقبات تمهيداً للتوصل إلى التكامل الاقتصادي والصناعي العربي .

وتقديرًا منهم للدور الهام الذي قام به مركز التنمية الصناعية في دفع عجلة التصنيع في الدول العربية كجهاز فني عربي مختص .

واستناداً إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ٧٤٢ الصادر في دور انعقاده الخامس والعشرين (٩ - ١٠ / ٩ / ١٩٧٨) بالموافقة على تحويل مركز التنمية الصناعية للدول العربية إلى منظمة مستقلة عربية مختصة في نطاق جامعة الدول العربية بهدف تمكينه من أداء مهمته بمرور وكفاءة وفاعلية مما يسهم مع طبيعة العمل في مجال التنمية الصناعية .

فقد اتفقت هذه الدول العربية على أحكام الاتفاقية الآتية :

الباب الأول

إنشاء المنظمة ومقرها

(مادة ١)

يعتبر التمهيد سالف الذكر جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية .

(مادة ٢)

(أ) يكون مقر المنظمة في المدينة التي يحددها وزراء الصناعة العرب في اجتماعهم في مؤتمر الجزائر المقرر عقده في نوفمبر / تشرين الثاني

١٩٧٩

(ب) للمنظمة أن تنشئ مكاتب فرعية لها في خارج دولة المقر .

(مادة ٣)

المنظمة العربية للتنمية الصناعية - ويشار إليها فيما بعد بالمنظمة - هي منظمة ذات شخصية اعتبارية واستقلال مالي وإداري أنشئت نتيجة لتحويل مركز التنمية الصناعية للدول العربية وفقا لأحكام هذه الاتفاقية .

الباب الثاني

العضوية

(مادة ٤)

عضوية المنظمة مفتوحة للدول العربية كافة .

الباب الثالث

الأهداف والاختصاصات

(مادة ٥)

تهدف المنظمة إلى الاسهام في تنمية وتطوير الصناعة في الوطن العربي على المستويين القطري والقومي وتنسيق قدراته في قطاعات الصناعة والكهرباء وصناعة التعدين وتشجيع التعاون في مجالات التنمية الصناعية بين الدول العربية في اطار استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وبينها وبين الدول النامية والدول المتقدمة صناعيا .

(مادة ٦)

تتخذ المنظمة الوسائل الكفيلة بتحقيق أهدافها وعلى الأخص :

(أ) اعداد الدراسات والبحوث المتعلقة باستراتيجية التنمية الصناعية العربية وسياسات وبرامج التصنيع وتخطيطها وتنفيذها وتمويلها والخدمات الفنية اللازمة لتوفير المقومات المعاونة لها وتقديم المقترحات بصددتها وتوفير أحدث البيانات والمعلومات عنها ونشرها .

(ب) متابعة مختلف التطورات الفنية والعلمية والاقتصادية الدولية في هذه المجالات والعمل على حماية المصالح العربية فيها .

(ج) مساعدة الدول العربية في تنمية الصناعة والكهرباء وصناعة التعدين عن طريق تقديم المشورة والمعاونة الفنية في الموضوعات المتعلقة بالسياسات الصناعية ، ووضع خطط وبرامج التنمية الصناعية ، وفي اجراء المسوح واعداد المواصفات الفنية للمشاريع وتقييم العروض العالمية ومساعدتها في مفاوضة بيوت التمويل ، والاستثمار والدوائر الأجنبية وافتقاء المعدات وتنفيذ المشروعات وتقييمها ورفع كفاءتها الانتاجية .

(د) المساعدة في انشاء وتدعيم كافة المؤسسات التي تخدم الصناعة العربية ومراكز البحوث وتنمية القوى العاملة ، ووضع مناهج للبحرر الصناعية وادخال نظام الادارة الحديثة في المشاريع .

(هـ) اعداد الدراسات واتخاذ كافة الاجراءات الكفيلة بمساعدة الدول العربية من أجل بناء قاعدة علمية تكنولوجية قطرية وقومية والتوصل ذاتيا الى تقنيات الصناعة الحديثة ، وتدعيم مواقعها التفاوضية الخاصة باكتساب التكنولوجيا الأجنبية وفي انشاء وتطوير نظم الملكية الصناعية .

(و) اتخاذ كافة الوسائل المناسبة والكفيلة بتحقيق وتنمية التعاون الصناعي العربي بما في ذلك اجراء الدراسات والبحوث للتعرف على فرص هذا

التعاون ووسائله والقيام بالمشاورات مع الجهات العربية المعنية ، وتقديم المقترحات لتحقيقها ومتابعة تنفيذها والمساعدة على اقامة المشاريع العربية المشتركة فى الصناعة والتعدين والكهرباء ، واعداد دراسات ما قبل الاستثمار والدراسات الخاصة بالنواحى المالية والقانونية والادارية لهذه المشاريع والاتصال بالجهات المختصة فى الدول العربية وبالمنظمات والهيئات العربية والأجنبية والدولية المعنية بها وبمؤسسات التمويل والاستثمار واقشاء الاتحادات الصناعية النوعية والمعاهد والمراكز المختصة بالتعاون مع الجهات العربية والدولية المعنية وتنظيم الاجتماعات واللقاءات المتعلقة بذلك .

(ز) تنسيق مواقف الدول العربية فى المؤتمرات الدولية وفى مختلف أنشطة الحوار بين الدول العربية والدول الأخرى الخاصة بقضايا التنمية الصناعية واعداد الدراسات والبحوث اللازمة لذلك .

(ح) تشجيع التعاون الصناعى بين الدول العربية والنامية وبينها وبين الدول المتقدمة بما يحقق مصلحة الدول العربية .

(ط) تنظيم وعقد المؤتمرات والندوات والاجتماعات لبحث مختلف جوانب ومشكلات تنمية الصناعة والتعدين والكهرباء .

(ي) التعاون مع الهيئات والمنظمات العربية والدولية ممن يتصل نشاطها بأهداف المنظمة وأغراضها .

الباب الرابع

أجهزة المنظمة

(مادة ٧)

(أ) تتكون أجهزة المنظمة من مجلس المنظمة وسكرتارية دائمة يرأسها مدير عام .

(ب) لمجلس المنظمة أن ينشئ ما يرى انشاؤه من هيئات وأجهزة فرعية .

(مادة ٨)

مجلس المنظمة

- (أ) يتألف مجلس المنظمة من مشلى جميع الدول العربية الأعضاء ويكون التمثيل على مستوى وزراء الصناعة أو من فى حكهم أو من ينيونهم *
(ب) يعقد المجلس دورة عادية كل عام ويجوز له عقد دورات غير عادية بناء على طلب ربع الأعضاء أو مدير عام المنظمة *
(ج) يكون انعقاد المجلس صحيحا بحضور الأغلبية العادية للدول الأعضاء *
(د) لكل عضو صوت واحد *
(هـ) تسند رئاسة المجلس فى بداية كل دور انعقاد الى مشلى الدول الأعضاء بالتناوب وفقا للترتيب الهجائى لأسمائها *
(و) تصدر قرارات المجلس بالأغلبية العادية للمندوبين المشتركين فى الاجتماع الا فى الحالات التى نص فيها على اشتراط أغلبية خاصة *
وإذا تساوت الأصوات ترجح كفة الجانب الذى يؤيده الرئيس *

(مادة ٩)

مجلس المنظمة هو السلطة العليا للمنظمة ويختص بوضع السياسة العامة التى تسير عليها المنظمة وتخطيط ومتابعة برامجها ونشاطها ومراقبة أعمالها الفنية والمالية والادارية ويتخذ المجلس القرارات والاجراءات اللازمة لتحقيق أغراض المنظمة فى حدود هذه الاتفاقية وعلى الأخص :

- (أ) اقرار النظام الداخلى للمجلس *
(ب) اقرار الهيكل التنظيمى والأنظمة الأساسية واللوائح المالية والادارية للمنظمة *

(ج) اقرار نظام للعاملين فى المنظمة يتضمن الأسس والشروط والصلاحيات التى يتم بسوجبها تعيين الموظفين بجميع فئاتهم والخبراء وانهاء خدماتهم وكل ما يتعلق بهم .

(د) تعيين مدير عام المنظمة من بين مرشحي الدول الأعضاء وانهاء خدماته .

(هـ) اقرار خطط المنظمة وبرامج عملها السنوية التى تعد بالتنسيق مع سياسات المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى .

(و) اقرار الموازنة التقديرية السنوية للمنظمة .

(ز) التصديق على الحسابات الختامية للمنظمة ، وتقارير هيئة الرقابة المالية .

(ح) قبول المعونات والتبرعات والايادات واعتماد تخصيصها لأغراض محددة .

(ط) اعتماد تقرير المدير العام السنوى عن نشاط المنظمة .

(ى) تشكيل اللجان الدائمة والمؤقتة واعتماد توصياتها .

(ك) انشاء مكاتب فرعية للمنظمة خارج دولة المقر .

(ل) تنظيم التعاون بين المنظمة وبين الدول والهيئات والمنظمات العربية والاقليمية والدولية .

(مادة ١٠)

السكرتارية الدائمة

تتألف السكرتارية الدائمة من المدير العام يعاونه عدد من المساعدين والموظفين الفنيين والاداريين اللازمين لتنفيذ أهداف المنظمة ، وفقا للهيكل التنظيمى ، ويراعى بقدر الامكان عند تعيينهم أن توزع الوظائف بين مواطنى الدول الأعضاء .

(مادة ١١)

المدير العام

(أ) يعين المدير العام من قبل مجلس المنظمة من بين مرشحي الدول الأعضاء ويكون تعيينه لمدة اربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة .

(ب) يكون المدير العام مسؤولا أمام مجلس المنظمة عن ادارة أعمالها والعمل على تنفيذ قرارات المجلس وتمثيلها في المؤتمرات ولدى الهيئات والدول المختلفة ، ويتعاقد باسمها ويقوم بكل ما يعهد اليه به مجلس المنظمة من مهام وعلى الأخص :

- ١ - اقتراح مشروعات النظم الداخلية والادارية والمالية للمنظمة .
- ٢ - اعداد مشاريع خطط المنظمة وبرامج عملها السنوية والاشراف على تنفيذها بعد اقرارها من المجلس .
- ٣ - تقديم تقرير سنوي الى مجلس المنظمة عن نشاط السكرتارية الدائمة وله أن يقدم للمجلس ما يراه ضروريا من تقارير أخرى .
- ٤ - اعداد مشروع الموازنة السنوية وتقديم تقرير عن الحساب الختامي .
- ٥ - اعداد البحوث والتقارير التي يطلبها مجلس المنظمة .
- ٦ - اقتراح تعديل أحكام هذه الاتفاقية .
- ٧ - تعيين وانهاء خدمة الموظفين وفقا لأحكام اللائحة الخاصة بالموظفين .

الباب الخامس

الايرادات والموازنة

(مادة ١٢)

(أ) يكون للمنظمة ميزانية مستقلة يصادق عليها المجلس .

(ب) تتكون موارد موازنة المنظمة من :

- ١ - اشتراكات الدول الأعضاء وفقا لنسب مشاركتها في ميزانية الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بحيث تغطي الميزانية بكاملها .
- ٢ - المعونات والتبرعات والايرادات الأخرى التي يقبلها المجلس .

الباب السادس

علاقة المنظمة بجامعة الدول العربية

(مادة ١٣)

(أ) تلتزم المنظمة بتنفيذ قرارات وتوجيهات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الخاصة ببرامج عملها وبما يضمن تنسيق عملها مع الأمانة العامة والمنظمات والأجهزة العربية المتخصصة ، ويقدم المدير العام تقريرا نصف سنوي الى الأمين العام لجامعة الدول العربية عن تنفيذ توجيهات المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

(ب) يقوم المدير العام بتقديم تقرير سنوي عن نشاط المنظمة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمناقشته بحضور المدير العام واعطاء توجيهاته .

الباب السابع

أحكام عامة

(مادة ١٤)

تتمتع المنظمة (مقرها ومكاتبها وأموالها وموجوداتها ومحموظاتها وممثلو الأعضاء لدى هيئاتها وموظفوها وخبرائها) بالمزايا والحصانات المقررة بموجب اتفاقية مزايا وحصانات جامعة الدول العربية وما يتقرر إضافة لذلك في الاتفاقيات التي تعقد مع دولة المقر بهذا الصدد .

(مادة ١٥)

تقدم الدولة التي بها مقر المنظمة أو أحد مكاتبها الفرعية الأرض والمباني مجاناً عند التأسيس .

(مادة ١٦)

مع مراعاة أحكام المادة ١٣ يكون تعديل هذه الاتفاقية والنظام الداخلي لمجلس المنظمة بناء على طلب إحدى الدول الأعضاء أو المدير العام للمنظمة وبموافقة ثلثي عدد أعضائها على الأقل .

(مادة ١٧)

يعمل بهذه الاتفاقية بعد انقضاء شهر من ايداع أربعة عشر بلداً عضواً في جامعة الدول العربية وثائق تصديقها لدى الأمانة العامة للجامعة ، وتسرى بشأن كل من الدول والبلاد الأخرى بعد شهر من تاريخ ايداع وثيقة تصديقها عليها أو انضمامها إليها ، ويتولى الأمين العام للجامعة العربية الدعوة الى عقد الاجتماع الأول لمجلس المنظمة خلال شهر من تاريخ نفاذها .

(مادة ١٨)

يجوز لأي عضو في المنظمة أن ينسحب منها بكتاب رسمي يرسله الى المدير العام للمنظمة الذي يتخذ الاجراءات لابلاغه الى أعضاء المنظمة والأمين العام لجامعة الدول العربية ، ولا يعتبر الانسحاب نافذا الا بعد سنة من تاريخ تبليغه للمدير العام للمنظمة .

(مادة ١٩)

تحل المنظمة وتؤول أموالها المنقولة وغير المنقولة الى جامعة الدول العربية في احدى حالتين :

- (أ) بقرار يتخذه مجلس المنظمة بأغلبية ثلثي أعضائها .
- (ب) بانسحاب أكثر من نصف عدد أعضائها .

الباب الثامن

أحكام انتقالية

(مادة ٢٠)

ينقل العاملون بمركز التنمية الصناعية الى المنظمة وفقا للقواعد التي يقرها مجلس المنظمة في نظام العاملين فيها مع احتفاظهم بجميع حقوقهم المكتسبة على اختلاف أنواعها .

(مادة ٢١)

تؤول الى المنظمة جميع الأموال المنقولة وغير المنقولة والاعتمادات المالية المخصصة لمركز التنمية الصناعية للسنة المالية التي يتم فيها قيام المنظمة .

(مادة ٢٢)

تحل المنظمة مجلس مركز التنمية الصناعية فيما له من حقوق وما عليه من التزامات تجاه الغير .

(مادة ٢٣)

الى أن تصدر الأنظمة الأساسية واللوائح المالية والادارية ونظام
العاملين في المنظمة يستمر العمل بموجب الأنظمة القائمة في المركز .

واثباتا لما تقدم وقع المندوبون المفوضون الميينة أسماؤهم فيما بعد هذه
الاتفاقية نيابة عن حكوماتهم .

حررت هذه الاتفاقية باللغة العربية في تونس من نسخة واحدة تحفظ لدى
الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وتسلم صورة طبق الأصل لكل من الأطراف
المتعاقدة .

تونس في ١٤/٥/١٩٧٩

عن حكومات

دولة الامارات العربية المتحدة حمد سالم المقاهي السفير بالجمهورية التونسية	المملكة الأردنية الهاشمية د. نجم الدين الدجاني وزير الصناعة والتجارة
الجمهورية التونسية رثسيد صفر وزير الصناعة والمناجم والطاقة	دولة البحرين يوسف أحمد الشيراوي وزير التنمية والصناعة

جمهورية جيبوتي

على محمادى محمد
وزير الصناعة

الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

الياسين محمد
وزير الصناعة الثقيلة

جمهورية السودان الديمقراطية

جعفر ابو حاج
السفير بالجمهورية التونسية

المملكة العربية السعودية

د. غازى القصيبي
وزير الصناعة والكهرباء

جمهورية الصومال الديمقراطية

عبد القادر شيخ محمد
وزير الصناعة

الجمهورية العربية السورية

شتيوى سيفو
وزير الصناعة

سلطنة عمان

سليمان بركات اللمكى
مدير عام الصناعة
وزارة التجارة والصناعة

الجمهورية العراقية

محمد عايش حمد
عضو مجلس قيادة الثورة
وزير الصناعة والمعادن

دولة قطر

أحمد عبد الرحمن المناع
وكيل وزارة الصناعة والزراعة

فلسطين

حكيم بلعاوى
ممثل منظمة التحرير الفلسطينية
بتونس

الجمهورية العربية
الليبية الشعبية الاشتراكية

د. عمر أحمد المقصى
وزير الصناعات الخفيفة

الجمهورية اللبنانية

الفريد دبس
مدير عام الصناعة

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

احمد ولد الزين
وزير الصناعة

المملكة المغربية

عبد اللطيف موميل
مدير عام وزارة الصناعة

جمهورية اليمن الديمقراطية
الشعبية

عبد الله سعيد عيدين
نائب وزير الصناعة

الجمهورية العربية اليمنية

علي أحمد الخضر
نائب وزير الاقتصاد

وزارة الخارجية

قرار رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٩

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٨٩
بالموافقة على انضمام جمهورية مصر العربية لاتفاقية انشاء المنظمة العربية
للتنمية الصناعية ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ١٩٨٩/٦/٢٥ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية عليها بتاريخ ١٩٨٩/٦/٢٨ ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

تنشر في الجريدة الرسمية اتفاقية انشاء المنظمة العربية للتنمية الصناعية .

ويعمل بها اعتبارا من ١٩٨٩/١٠/٦

صدر بتاريخ ١٩٨٩/٩/٢٤

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

د . أحمد عصمت عبد المجيد